القاهرة وأديس أبابا تتفقان على التشاور حول «النهضة» بمشاركة الخرطوم

مصر: «تجرد» تستبق «تمرد».. و«الداخلية» تخشى على «الإخوان» من 30 يونيو

■ الشرطة تؤكد عدم تعرضها للتظاهرات السلمية والجيش لن يتدخل إلا عند خروج الوضع عن السيطرة

مؤيد لمرسي حاملا ملصقا داعما له

القاهرة - «وكالات»: كشفت مصادر رسمية في مصر امس، أن المباحثات التي أجراها وزير الخارجية، محمد كامل عمرو، مع المسؤولين في الحكومة الإثيوبية على مدار الساعات القليلة الماضية، توصلت إلى اتفاق من شأنه أن ينهي الأزمة الراهنة بين القاهرة وأديس أبابا، حول «سد النهضة»، الذي تقوم الدولة الأفريقية بتشييده على مجرى النيل الأزرق.

وفي ختام الاجتماع بين الوزير المصري، ونظيره الإثيوبي تادروس أدهانوم، صدر بيان مشترك، أكد أنه تم الاتفاق على إطلاق جولة جديدة من «المشاورات» بين الجانبين، على المستويين السياسي والفني، وبمشاركة السودان، لتطبيق توصيات لجنة الخبراء الدولية المعنية بسد النهضة، الذي أدى إلى توتر العلاقات بين دولتي حوض النيل.

وجاء في البيان، الذي تلاه الوزير الإثيوبي، في ختام المباحثات امس، أنه تم أيضا الاتفاق على تنفيذ ما أكدته حكومة أديس أبابا على «التزامها بنهج تحقيق المكاسب للجميع كأساس للتعاون المشترك»، وكذلك اتفاق الجانبين على «بذل قصاري جهدهما لتعزيز علاقات التعاون بين مصر وإثيوبيا».

كما أفادت وكالة أنباء الشرق الأوسط، بحسب ما أورد موقع «أخبار مصر»، بأن وزير الخارجية الإثيوبي أعلن قبوله الدعوة التي وجهها إليه وزير الخارجية المصري لزيارة القاهرة «في المستقبل القريب»، دون أن تعلن موعداً محدداً لهذا الزيارة.

وعلى الصعيد المصري الداخلي طالب وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم أعضاء الأحزاب الإسلامية بتحاشي وجودهم قريبا من المظاهرات التي ستخرج يوم 30 يونيو، وقال إن الاشتباك يعني بداية الحرب.

وصرح إبراهيم خلال لقائه على إحدى القنوات الفضائية المصرية الخاصة - مساء امس الاول - بأن هواتف من نوع «الثريا» ضبطت في محافظات المنيا، والفيوم، وشمال سيناء، نافيا علمه باستيراد الإخوان المسلمين لذلك النوع من الهواتف الذي يعتمد في اتصالاته على الأقمار الصناعية.

وأوضح أنه سيجتمع مع مساعديه ومديري الأمن بعد غد الخميس لتحديد موقف الداخلية من مظاهرات 30 يونيو، مؤكدا أنهم لا يعملون من أجل فصيل أو نظام، بل من أجل مصلحة المواطن المصري.

وأكد وزير الداخلية على عدم التعرض للمظاهرات السلمية، لكنه قال إنها ستؤمن، إلى جانب التأمين عن بعد لمداخل التجمعات ومخارجها.

وأضاف أن إغلاق الشوارع في محيط قصر الاتحادية الرئاسي متروك للحرس الجمهوري الذي سيؤمنه، وأكد أن قوات الوزارة ستكون موجودة عن بعد لمنع حدوث أي اقتتال بين الفريقين المتظاهرين بقدر الإمكان.

وأوضح إبراهيم أن حملة على مستوى الجمهورية بدأت منذ شهر لضبط العناصر الخارجة على القانون والبلطجية والأسلحة غير المرخصة.

وحذر من أن الاقتراب من السجون خط أحمر، مصرحا بأن المتهمين الخطرين في الأقسام ومراكز الشرطة نقلوا جميعا إلى السجون العمومية. وأضاف أن المنشآت الشرطية والسجون مزودة بالتسليح النارى العالي والغاز لفض الاشتباكات إذا وقعت.

ويتأهب الملايين ممن وقعوا على استمارات تطالب بانتخابات رئاسية مُبكرة، ويرفعون شعار «تمرد»، للنزول إلى الشوارع يوم 30 يونيو في ذكرى مرور عام على تولي الرئيس محمد مرسي السلطة.

وهناك أيضا ملايين آخرون يرفعون شعار «تجرد»، يستعدون للدفاع عن أول رئيس مصري يصل إلى السلطة في انتخابات حرة، قائلين إن من يشنون حملة لتنحيته «عملاء للنظام القديم»، ويخططون لتجمعات حاشدة لتأييده تبدأ الجمعة المقبل.

وتثور مخاوف من اندلاع المزيد من أعمال العنف، وأدت هذه المخاوف إلى تراجع البورصة المصرية، تحسبا للحدث.

وقال محمد البرادعي، الدبلوماسي السابق في الأمم المتحدة، وأحد زعماء حركة تمرد «هذه الثورة لم تكتمل بعد».

ويقول المتطوعون في الحملة الذين نزلوا إلى الشوارع لجمع التوقيعات على استمارات تمرد إنهم يقتربون من جمع أكثر من 13 مليون توقيع، وهو عدد الأصوات التي فاز بها مرسي في انتخابات الرئاسة.

وحث البرادعي خلال زيارته للمعتصمين في وزارة الثقافة على إنهاء «هيمنة الإسلاميين»، وطالب كل مصري بالخروج يوم 30 يونيو، «لنحرر انفسنا ونسترد ثورتنا».

وتؤكد جماعة الإخوان المسلمين أن الرئيس لديه تفويض ديمقراطي، وأن الاحتجاج مسموح به، لكن يتعين أن يكون سلميا.

وكان الرئيس مرسي نفسه قد تعهد بالرد بقوة على أي مشاكل يتسبب فيها «فلول» النظام القديم، وقال إن التوقيعات «ليس لها أي وزن قانوني»، واصفا الحركة بأنها غير شرعية.

ويرى حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن حملة تمرد «رد فعل عام معبر على فشل الإخوان المسلمين ومرسي في إدارة الدولة».

وأضاف «لم يترك ذلك للشعب خيارا سوى النزول إلى الشوارع».

ويقول القذافي عبد الرازق مدير حملة تجرد الموالية لمرسي «إذا انتهى الأمر إلى الإطاحة بمرسي بالعنف، أو في انقلاب من جانب الجيش أو الشرطة، فستقوم ثورة إسلامية».

وقد تمكنت حملة «تجرد» - كما تقول - من جمع سبعة ملايين توقيع للمطالبة ببقاء مرسي.

ويقول محمود بدر المتحدث باسم حملة تمرد «حتى بدون تدخل دولي فإن حجم المعارضة يمكن أن يحرج مرسي ويدفعه للتنحي». ويقول آخرون إن ذلك ربما يدفعه للاستماع إليهم على الأقل.

وقال مصدر عسكري لوكالة رويترز إن الجيش مستعد لكل الاحتمالات بعد 30 يونيو، «لكننا لن نتدخل إلا إذا بدا أن الوضع يتجه نحو صراع عنيف».

وقال وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي إن قواته ستدافع عن الدولة ومقدسات الشعب التي يقول المصدر إن من بينها حقه في الاحتجاج.

جانب من تظاهرة مناهضة للاخوان

■ عبدالرازق: ثورة إسلامية ستحرق الجميع حال الإطاحة بمرسي عن طريق القوة

■ إبراهيم: السجون خط أحمر والحرس الجمهوري يتولى مسؤولية تأمين «الاتحادية»

البرادعي: مرسي هدد بحرق البلاد إذا أصبحت رئيساً للوزراء

القاهرة - «وكالات»: كشف الدكتور محمد البرادعي المنسق العام لـ «جبهة الإنقاذ» المصرية في مقابلة صحافية، أن المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري، أبلغه بأن «الإخوان» وضعوا «فيتو» على احتمال توليه منصب رئيس الوزراء، وأن الرئيس مرسي اتصل بالعسكريين وهدد بحرق البلاد إذا أصبح البرادعي رئيساً للوزراء.

وقال البرادعي في تصريحاته لصحيفة «الحياة» اللندنية، إن الإخوان فشلوا سياسيا واقتصاديا وأمنيا بعد سنة من تولي محمد مرسي مقاليد الرئاسة، معتبرا أن الوقت حان ليعترف مرسي بفشله ويفسح المجال لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مضيفا انه لن يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

واتهم البرادعي في حديثه جماعة الإخوان المسلمين بسرقة ثورة 25 يناير قائلا: «هناك غضب شديد لدى الشباب الذي قام بالثورة، لأنه يشعر بأن الثورة سُرقت منه، وأن حلمه سُرق كذلك، هو كان يحلم بمستقبل». وأضاف: هناك حالة غضب وإحباط لدى هؤلاء الشباب الذين يشكلون 60 في المئة من الشعب المصري، وهم دون سن 30 سنة، وغالبية الشعب المصري ثاروا لتوفير الحاجات الأساسية، الحق في المأكل والعيش والكرامة والتعامل الإنساني، وهؤلاء يشعرون الآن بأن النظام ذاته استمر ولكن بنكهة دينية أو ما يُطلق عليها «نكهة دينية».

كما حذر البرادعي خلال حديثة مما سماه محاولة خطرة لتغيير طبيعة مصر وروحها.

الأردن يصادق على اتفاقية قانونية تسمح بترحيل أبو قتادة إلى أراضيه

ابو قتادة

عمان - «وكالات»: صادق ملك الأردن عبد الله الثاني مساء الاول على اتفاقية قانونية مع بريطانيا تسمح للبلدين بتسليم المطلوبين لدى كليهما، وهو ما يؤكد سياسيون وخبراء أنه سيسمح لعمّان بتسلم محمد عمر أبو عمر الشهير بأبي قتادة الفلسطيني الذي تصفه أجهزة استخبارات بالزعيم الروحي للقاعدة في أوروبا. وقالت وكالة الأنباء الرسمية «بترا» في خبر لها إن الملك صادق على «قانون التصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة»، وهو ما يعني أنها مرت بكافة مراحلها الدستورية في انتظار البدء بتطبيقها.

وكان مجلس الأمة الأردني بغرفتيه النواب والأعيان قد انتهى من قراءة الاتفاقية الأسبوع الماضي. وتقول الحكومة الأردنية إن الاتفاقية لم توضع حصرا لتسهيل تسلم أبو قتادة الفلسطيني المحكوم عليه بالإعدام بتهم تتعلق بالإرهاب في الأردن منذ عام 2000 وستعاد محاكمته في حال تسليمه للأردن كما ينص القانون الأردني على ذلك. وأكدت الحكومة في النقاشات أمام مجلس النواب أن الاتفاقية تسمح للبلدين بتسلم المطلوبين الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية. كما أيد نواب الاتفاقية باعتبار أنها ستسمح لعمّان بتسلم صهر الملك الأردني ورئيس مجلس إدارة شركة الفوسفات السابق الذي حكمت عليه محكمة جنايات عمّان مؤخراً بالسجن 22.5 عاما وتغريمه مبلغا يزيد على 284 مليون دولار بعد إدانته بتهم تتعلق بالفساد.

ولم تنجح كل محاولات عمّان السابقة لتسلم أبو قتادة الفلسطيني الذي خضع لسلسلة طويلة من الاعتقال والإقامة الجبرية ببريطانيا، حيث منعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تسليمه للأردن بحجة عدم وجود ضمانات لمحاكمة عادلة للرجل.

تبرئة العبيدي والزوي من تهم إهدار المال العام

ليبيا تتأهب لمحاكمة سيف القذافي والسنوسي أغسطس المقبل

طرابلس - «وكالات»: قال رئيس الوزراء الليبي، علي زيدان، إن محاكمة رموز النظام السابق، ومن بينهم سيف الإسلام القذافي، هو أمر سيادي، رغم مطالبة المحكمة الجنائية الدولية لطرابلس بتسليمها سيف الإسلام وعبد الله السنوسي رئيس الاستخبارات في عهد معمر القذافي.

وشدد زيدان في مقابلة مع بي بي سي على أن نجل الزعيم الليبي السابق معمر القذافي سيلقى محاكمة عادلة.

وقال زيدان إن قانون العزل السياسي يطبق حسب القانون وإنه غير مشمول به كما أكد حدوث تقدم في ملف استرداد الاموال الليبية في الخارج.

وأضاف زيدان أن الوضع الأمني في ليبيا سيتحسن بعد التدهور الذي شهده في الآونة الاونة الاخيرة خاصة في مدينة بنغازي.

ومضى زيدان للقول إن الوضع الأمني الحالي «مسألة متفهمة ومتوقعة فالثورات قامت بكيفية فجائية. الناس ليست متحسبة لتداعياتها وردود أفعالها. الناس وجدت نفسها في لحظة معينة متحررة من كل القيود بعد سنوات من الاستبداد والتجبر والتسلط. الآن بدأنا نستفيق من صدمة الثورة أو غيبوبة الثورة واكتشفنا ما حولنا وتحسسنا جراحنا وآلامنا».

وقال إن المشهد الأمني «فرضته استحقاقات معينة. لابد أن نواجهها. يجب أن ننطلق من رؤية شاملة: كل ما يتعلق بأمور الناس الحياتية...ثم الجانب التوعوي: الإعلام عندنا أنهي بالكامل في عهد القذافي وبدأ إعلام جديد من الهواة يتصرفون بدون رؤية ومنهجية واضحة.»

وفيما يخص احتمال الاتهامات الموجهة لليبيا بأنها قد تتحول إلى ملاذ للجماعات الإسلامية المتطرفة، قال زيدان إن «الحكومة لها قوات ردع جاهزة للتعامل مع هذه الحالات. عندما استقال وزير الداخلية، حاولت مجموعة مسلحة اقتحام وزارة الداخلية فتصدت لها الأجهزة الأمنية واعتقل 17 شخصا».

وأضاف بخصوص التقارير التي ذهبت إلى أن عناصر تسربوا من ليبيا ودخلوا إلى النيجر، أن التحريات أثبتت أن هؤلاء جاءوا من موريتانيا واصفا المشهد بأنه «فيه كثير من التضخيم والتهويل».

وبالرجوع لقضية سيف الإسلام فسيمثل للمحاكمة في أغسطس في ليبيا، بحسب ما أعلنه مكتب المدعي العام الليبي.

وجاء في الإعلان أن القضية المرفوعة على سيف الإسلام، وعلى غيره من أعضاء النظام السابق البارزين، ستتضمن اتهامات بتشكيل عصابات إجرامية، والتحريض على الاغتصاب، والاحتجاز غير القانوني للأفراد.

وقد قاومت ليبيا طلبات المحكمة الجنائية الدولية لترحيل سيف الإسلام لمحاكمته في لاهاي.

وتريد المحكمة الدولية محاكمته لارتكابه جرائم حرب، لكن طرابلس تصر على محاكمته داخل ليبيا، حيث يمكن أن يعاقب بالإعدام.

ومن بين الشخصيات الأخرى التي من المتوقع مثولها للمحاكمة أيضا في أغسطس رئيس استخبارات العقيد القذافي عبدالله السنوسي، ورئيس الوزراء السابق البغدادي المحمودي.

ويحتجز سيف الإسلام حاليا في مدينة الزنتان الواقعة في غرب ليبيا بعد أن قبض عليه بعض رجال الميليشيات في نهاية 2011.

وكان سيف الإسلام يعد أكثر من يحتمل توليه السلطة خلفا للعقيد القذافي قبل اندلاع الانتفاضة التي أدت إلى الإطاحة بوالده قبل عامين.

وقد ظهر سيف الإسلام في يناير في محكمة بالزنتان في قضية أخرى منفصلة يتهم فيها بالاتجار بمعلومات تهدد الأمن القومي الليبي.

ثم أجلت المحاكمة بعد تلك الجلسة. وامس الاول برأت محكمة ليبية مسؤولين كبيرين في نظام القذافي من ارتكاب «جرائم مالية» على صلة بتعويضات قضية تفجير لوكيربي، لكن مصدرا قضائيا قال إنهما سيظلان في الحبس على ذمة تحقيق أكبر يشمل سيف الإسلام القذافي ورئيس المخابرات السابق عبد الله السنوسي.

وأعلن القاضي -في جلسة مقتضبة- تبرئة كل من عبد العاطي العبيدي، وهو زير خارجية سابق، ومحمد بلقاسم الزوي وهو رئيس سابق للبرلمان، من الاتهامات الموجهة لهما بإهدار المال العام بتسهيل دفع تعويضات بلغت 2.7 مليار دولار لأسر ضحايا تفجير لوكربي عام 1988.

ويعد الحكم الأول من نوعه الذي يصدره القضاء الليبي بحق مسؤولين في النظام السابق منذ انتهاء الثورة الليبية عام 2011.

وأثناء تلاوة الحكم ببراءتهما وقف العبيدي والزوي صامتين في قفص الاتهام، في حين هتف أقارب لهما «يحيا العدل».

لكن الصادق السور، وهو مسؤول بمكتب المدعي العام الليبي، قال في مؤتمر صحافي في وقت لاحق إن العبيدي والزوي سيظلان محبوسين على ذمة تحقيقات أكبر، مشيرا إلى الاتهامات بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات أخرى التي وجّهت لمسؤولين بينهم سيف الإسلام نجل القذافي ورئيس المخابرات عبد الله السنوسي.

وكان العبيدي والزوي قد اعتقلا قبل سنتين وبدأت محاكمتهما في سبتمبر، واتهما بالترتيب لدفع تعويضات لأسر الضحايا الذين قتلوا في تفجير لوكيربي لمحاولة حملهم على إسقاط الدعاوى المرفوعة ضد ليبيا.

وكان 270 شخصا قد لاقوا حتفهم في تفجير طائرة ركاب أمريكية فوق بلدة لوكيربي في إسكتلندا عام 1988، وأدين الليبي عبد الباسط المقرحي بتفجير الطائرة رغم إصراره على نفي أي صلة له بالواقعة، وأفرج عن المقرحي عام 2009 لأسباب صحية ثم توفي العام الماضي بعد صراع مع مرض السرطان.

ودفعت ليبيا معظم التعويضات مشترطة إلغاء عقوبات الأمم المتحدة والعقوبات التجارية الأمريكية التي كانت مفروضة عليها.

العبيدي والزوي خلال جلسة سابقة

■ زيدان: قضاؤنا نزيه وقانون «العزل» سيطبق

العراق: 88 قتيلاً وجريحاً بهجوم انتحاري على مسجد في بغداد

بغداد - «وكالات»: هاجم انتحاريان، امس مسجداً للشيعة في العاصمة العراقية بغداد، وأوقعا 88 شخصاً ما بين قتيل وجريح، وفق مصادر أمنية.

وذكرت تلك المصادر إن الهجمات وقعت أثناء صلاة الظهر بمسجد في منطقة القاهرة، وتقع في الجزء الشمالي الغربي من بغداد، وهو التفجير الأحدث ضمن موجة تفجيرات تجتاح العراق بشكل شبه يومي.

وبحسب المصادر، استخدم المهاجمان مسدسات كاتمة للصوت لقتل حراس المسجد قبل اقتحامه وتفجير أحزمتهما الناسفة ما أدى لمصرع 31 شخصاً وإصابة 57 آخرين.

وسيذكي الهجوم مخاوف انزلاق العراق إلى صراع بين السنة والشيعة في الوقت الذي يتعرض فيه التوازن الطائفي الدقيق في البلاد لضغوط جراء الصراع الدائر في سوريا المجاورة.

وتقول الأمم المتحدة إن أكثر من ألف شخص قتلوا في هجمات لمسلحين بالعراق في مايو ما يجعله أدمى شهر منذ ذروة الصراع الطائفي في 2006-2007.

وقال فرات فالح وهو رجل شرطة كان قريبا من مكان الانفجار «فجر الانتحاري نفسه بين المصلين الذين كانوا يتجمعون بعد الاذان».

ويذكي الصراع الذي تشهده سوريا حيث يحارب مقاتلون أغلبهم من السنة نظام الرئيس السوري بشار الأسد وهو علوي مدعوم من إيران المشاعر الطائفية في المنطقة.

وفي العراق تم استهداف السنة والشيعة على حد سواء في موجة عنف تزيد حدة منذ بداية العام.

والاثنين، أوقعت موجة عنف 12 قتيلاً، وأكثر من 50 جريحا في تفجيرات مختلفة.

وتشهد العراق مؤخرا تدهورا أمنيا تمثل بسلسلة من الهجمات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة سقط ضحيتها عشرات القتلى.